

تنفيذ إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية

ملخص حول مجالات التنفيذ المقترحة

تنفيذ إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية هو دليل يزود المسؤولين الحكوميين والأطراف المعنية الأخرى باقتراحات واضحة سهلة الاستخدام حول كيفية تنفيذ الالتزامات الواردة بإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية والبيانات الختامية لمؤتمرات المراجعة الخاصة بعامي ٢٠٠٨ و٢٠١١، بالإضافة إلى التزامات أوسلو بشأن العنف المسلح.

واستناداً إلى مجموعة واسعة من التجارب حول منع العنف المسلح والحد منه، يقدم هذا الدليل لمحة حول الإجراءات الممكنة ونقاط التدخل المناسبة، كما يقترح موارد أساسية يمكن الاعتماد عليها للحصول على المزيد من النصائح.

يُزِم إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية الذي أقرته أكثر من ١٠٠ من الدول الموقعة بدعم المبادرات التي تهدف إلى قياس التكاليف الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية للعنف المسلح وتقييم المخاطر، ومكان الضعف، وفعالية برامج الحد من العنف المسلح، ونشر المعرفة المتعلقة بأفضل الممارسات.

ويطالب الإعلان الدول بتحقيق انخفاض يمكن قياسه في العبء العالمي للعنف المسلح وتحسينات ملموسة في الأمن البشري بحلول عام ٢٠١٥.

وفيما يلي مجالات التنفيذ الرئيسية التي يقترحها الدليل:

١. فهم السياق

- فهم طبيعة العنف المسلح من خلال إجراء تقييم شامل للأسباب الكامنة وراءه وعوامل الخطر المتأصلة في وضع معين. ويمكن الحصول على فهم أفضل لحالات وأسباب العنف المسلح وأثره من خلال جمع البيانات المتوفرة، والمعاينة والأنظمة التحليلية.
- استخدام البيانات لصوغ تدابير سياسية وبرنامجية ووضع معايير قياسية لها لرصد فعاليتها على المدى البعيد.
- إعداد أنظمة قياس موحدة (مع مؤشرات وأساليب موحدة) لتسهيل عملية مقارنة البيانات، مما يؤدي إلى إمكانية تحقيق فهم أفضل لأفضل التدابير التي يمكن أن تتخذ في سياق معين.
- إجراء تقييمات لقدرات ونقائص المؤسسات التي تتولى دوراً رئيسياً في منع العنف المسلح والحد منه، لا سيما مؤسسات الأمن العام، والعدالة، والتخطيط الإنمائي، والمؤسسات الاجتماعية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، وذلك لصوغ استراتيجيات لبناء القدرات المؤسساتية على نحو أفضل، الذي بدوره سوف يؤدي إلى تحقيق استجابة أكثر فعالية.
- النظر في إعداد تقرير وطني حول العنف المسلح بهدف زيادة الوعي حوله ووصف القدرات والاستراتيجيات المناسبة للاستجابة له.
- وضع آلية لتنسيق الجهود الوطنية لمنع العنف المسلح والحد منه، وذلك لإتاحة التنسيق فيما بين الوحدات الحكومية، وإعداد مركز اتصال وطني ضمن الحكومة ليكون مورداً للمعلومات وعملية التنسيق.

٢. وضع أطر عمل قانونية سياسية واستراتيجيات وطنية وإعداد قدرات مؤسساتية

- وضع إطار عمل قانوني وسياسي مساعد، بما في ذلك وضع وتطبيق القوانين والسياسات المتعلقة بقضايا كالأمن العام أو أمن المواطنين، ومنع العنف، والأمن الوطني، والعدالة الجنائية، ومراقبة الأسلحة الصغيرة، وإدارة الحدود، والعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) وحقوق الضحايا وتقديم الدعم لهم.

- وضع استراتيجيات وطنية أو خطط عمل، بما في ذلك الخطط والبرامج الإنمائية لمنع العنف المسلح والحد منه والنظر في عوامل الخطر الرئيسية التي تعززه.
- تعزيز القدرات المؤسسية للحكومة ومنظمات المجتمع المدني في منع العنف المسلح والحد منه بطرق تعزز الثقة بين الحكومات والمواطنين.
- التركيز بشكل خاص على المؤسسات الحكومية على مستوى البلديات والمقاطعات وعلى المنظمات المجتمعية القريبة من الأشخاص المتأثرين بالعنف.

٣. وضع وتطبيق برامج موحدة لمنع العنف المسلح والحد منه

- الاستناد إلى قاعدة الأدلة لأفضل الممارسات أو الممارسات الواعدة والبرمجة الفعالة.
- وضع برامج مباشرة للنظر في الأدوات (كجمع الأسلحة) والجهات الفاعلة (كتسريح الجماعات المسلحة) والبيئات المؤسسية التي تحمي من العنف المسلح (كإصلاح وكالات إنفاذ القوانين ومبادرات بناء السلام).
- إبراز البرامج غير المباشرة التي وضعت للنظر في عوامل الخطر التي تؤدي إلى العنف المسلح (كالبرامج أو التدخلات التي تستهدف فئة الشباب والسيادة الكاملة للقانون والتثقيف العام والتجديد الحضري).
- جمع النهج 'المباشرة' و'غير المباشرة' للنظر في الأعراض والعوامل الأشمل التي تؤدي إلى العنف المسلح.
- تعزيز البرامج الشاملة لعدة قطاعات التي تجمع مجموعة من الاستراتيجيات لمنع العنف المسلح والحد منه (كمنع الجريمة، وسيادة القانون، والعدالة، والصحة العامة، والتخطيط والتصميم الحضريين، منع النزاعات، وبناء السلام).
- النظر في برامج إنمائية أشمل لا يكون منع العنف المسلح والحد منه الهدف الأساسي منها، بل أن تنتج حصيلة ملائمة (كبرامج تدعم التعليم والصحة والرفاه الاقتصادي).
- الاندماج مع مبادرات التنمية السياسية والبرنامجية التي تحمي وتعترف بحقوق الضحايا والناجين من العنف المسلح وتوفر لهم احتياجاتهم.

٤. رصد وتقييم سياسات وبرامج منع العنف المسلح والحد منه

- الاستثمار في تعزيز قدرات الرصد والتقييم الوطني، بما في ذلك الأنظمة الوطنية والمحلية لجمع البيانات وتحليلها وضمان أن هذه الأنظمة تؤدي إلى تحقيق استجابة موحدة وآلية لمنع العنف المسلح.
- مشاركة نتائج التقييمات والتجارب مع الدول الموقعة الأخرى، وذلك للمساهمة في قاعدة الأدلة الخاصة بما يُعتقد بأنه نهج ناجح.

٥. تنفيذ الالتزامات الدولية لمنع العنف المسلح والحد منه

- تشجيع الحكومات على التنفيذ والامتثال للاتفاقيات الدولية والإقليمية المعقودة والالتزامات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأشخاص المتأثرين بالعنف المسلح، وعوامل الخطر المرتبطة به، وحقوق الإنسان، والفساد، والمخدرات.
- دعم الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية الجديدة أو الاتفاقيات التي تتيح فرصاً إضافية للنظر في العوامل التي تساهم في العنف المسلح.

٦. زيادة فعالية الشراكات والمساعدة الدولية

- عقد شراكات فعّالة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة كمنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والوكالات المانحة، والمنظمات الدولية.
- تشجيع التعاون الثلاثي والتعاون بين دول الجنوب والمبادرات التي تشجع الدول التي تواجه قيود مشابهة متعلقة بالقدرات كوسيلة لمشاركة تجاربها.
- الاستثمار في منع العنف المسلح والحد منه من خلال الجهات المانحة الدولية التي تسعى إلى تعزيز ملكية وقدرة الحكومة على منع العنف المسلح والحد منه، والاستناد، حسب الضرورة، إلى القوة النسبية للأطراف الأخرى ذات صلة (كمنظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية، الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والقطاع الخاص).
- تقديم الدعم الاستراتيجي طويل المدى من خلال الشراكات مع وكالات المعونة الدولية ودمجه مع الاتفاقيات قصيرة المدى والتمويل المتعلق بالخطط والبرامج الأمنية والإنمائية دون-الوطنية للدول المتأثرة.
- توثيق ونشر المعلومات المتعلقة بالجهود التي تشجع التعاون بين الشراكات المشابهة في الدول الأخرى.

للمزيد من المعلومات، انظر *Implementing the Geneva Declaration on Armed Violence and Development*، الذي نشرته الأمانة العامة لإعلان جنيف عام ٢٠١٤.

يمكنك إيجاد الرابط على الموقع الإلكتروني www.genevadeclaration.org/publications